# بلوغ الأمنية

## في إظهار مخازي ابن تيمية


**تأليف الإمام**

**الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد بن الحسن**

**ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد** عليهم السلام

(١٠٩٣-١١٦٠هـ)

**تحقيق**

عبدالخالق بن عبدالله بن محمد إسحاق

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية
(١٢٠٢/ ٢٠١١م)

## ترجمة للمؤلف:

هو الإمام الحسن بن إسحاق بن الإمام المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد الصنعاني: عالم كبير، ومحقق شهير، وشاعر أديب، بليغ، مولده بالغراس عام ١٠٩٣هـ، ونشأ في حجر أبيه، وعنه أخذ وعن أخيه، ومشاهير علماء عصره حتى فاق الأقران، وبلغ الغاية في العلم وفي الاجتهاد.وتوفي ﷺ عام١١٦٠هـ

**من مؤلفاته**:

١- منظومة الهدي النبوي نظم فيها كتاب ابن القيم الجوزية «زاد المعاد» تزيد على ألف بيت (خ) ضمن مجموع (٢٩٣) مكتبة آل الهاشمي، وأخرى بمكتبة السيد عبد السلام عباس الوجيه. طبع مع شرح السيد العلامة محمد بن القاسم الوجية «المنهاج السوي».

٢ - نصيحة الإخوان في الذب عن آل المصطفى من عدنان قصيدة، منها نسخة بمكتبة العلامة المنصور بصنعاء.

٣- شرح منظومة الهدي النبوي في مجلدين ضخمين استوفى فيهما الأدلة، وذكر أقوال أهل المذهب، منه نسخة بعنوان «بلوغ المراد شرح منظومة زاد المعاد» برقم (١٢٦) فقه (غربية)، وباسم «فتح القوي في شرح الهدي النبوي»، الجزء الأول خط

سنة ١٠٩٠هـ برقم (٢٤٩) «أوقاف» وباسم «منظومة الهدي النبوي وشرحها» رقم (١٢٨٩) «أوقاف»، وبرقم (٧٤٣، ١٤٧٦)المنظومة فقط، وأخرى (خ) ـ ج١، ٢، ٣، خط سنة ١١٩٠ بقلم ابن المؤلف أحمد بن الحسن بعناية المؤلف بمكتبة السيد العلامة عبدالرحمن شايم حفظه الله.

٤- الشرح اللطيف «شرح الشمائل النبوية للترمذي»، منه نسخة خطت سنة ١٢٩٢هـ رقم (٢٢٠٢) مكتبة الأوقاف، وبعنوان «تعليق على مختصر الشمائل للترمذي» مجموعة ٤٣ «أوقاف»، وأخرى بمكتبة السيد حمود بن محمد شرف الدين ضمن مجموع خط سنة ١١٦٤هـ..

٥-الرد على ابن تيمية «رد على منهاجه في الإمامة والتفضيل» (رسالة) منها نسخة رقم (٧٤٨) مكتبة الأوقاف، وثانية في مجموع (١٥١) بالمكتبة الغربية، وأخرى باسم «بلوغ الأمنية في إظهار مخازي ابن تيمية» ضمن مجموع في مكتبة السيد الشهيد السعيد محمد بن محمد الكبسي رحمه الله من (ص٢٨ - ٣٦)، وأخرى ضمن مجموع (٢٩٦) مكتبة آل الهاشمي. **والرسالة** الحسنية في الرد على عقائد السنية (خ)، منه نسخة في مجموع (٩٠) مكتبة الأوقاف.

٦- الرسالة المفيدة في الجمع بين الصلاتين (خ)، منه نسختان في مكتبة الأوقاف مجموع (٨٤)، وباسم «النور المزين في الجمع بين الصلاتين في أخبار سيد الكونين» ضمن مجموع (٢٩٤) أوقاف، وفي المكتبة الغربية، ثالثة في مجموع (٤٣٤).

٧- المرآة المبينة للناظر ما هو الحق في مسألة الكفاءة منها نسخة في مجموع٤٣ (غربية)، وثانية في المتحف البريطاني(٤٣٢/ ٣٩٠٧).

٨- القول الراجح والرأي السديد في إثبات الصلاة على الشهيد (خ) بمكتبة السيد محمد المنصور بصنعاء.٧.

**المصادر:** مصادر العمري ٢٩٣، وطيب السمر (خ)، والبدر الطالع ١/ ١٩٤، ونشر العرف ١/ ٤٢٩، ونفحات العنبر (خ)، ومصادر الحبشي- ٢٢٩، والجواهر المضية (خ) ص٢٩، والأدب اليمني عصر خروج الأتراك ٣٥٤، وتاريخ اليمن لمحسن أبي طالب ٣٧١، ٤٤٦، ٥٠٠، ومؤلفات الزيدية١/ ٢١٧، ٣١٦، و ٢/ ١٢، ٣٠، ٣٩، ١٦٢، ٣١٢، و ٣/ ٧٧، ١١٩، ومصادر التراث في المكتبات الخاصة (انظر فهارسه). نقل بنصه من كتاب أعلام المؤلفين الزيدية الالكتروني للسيد / عبد السلام الوجيه، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

**من هو ابن تيمية**:

**اسمه:** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبدالله بن الخضر بن تيمية. **ولد** سنه ٦٦١هـ في مدينة حران في جزيرة الشام، **وتوفي** سنة ٧٢٨هـ بسجن القلعة في دمشق. **كان** حاد الذكاء ، وحاد الطبع أيضًا، دخل السجن ثلاث مرات بسبب انحرافه في بعض عقائده وبعض فتاواه. **عاش** ٦٧ سنة، وأصبح بعد ذلك إمام السلفية الأصولية التكفيرية، **وفي** القرن الحالي يعتبر الإمام الذي تنتسب إليه الفرقة الوهابية التي جددت عقائده وأفكاره وروجت لها بشكل مفرط. **ولو تأملت** ياصاح قليلًا فإنك تجد مناطق كثيرة لم تصل إليها الخدمات الأساسية من ماء، وكهرباء، و..... إلخ؛ فتفاجأ أن ابن تيمية قد غزاها، وسبق التكنولوجيا، وتَرَبَّعَ في نافذة هذا المسجد، أو تلك المدرسة، أو في د يوان ذاك الشيخ الفلاني، أو.....أو.... وذلك بسبب كثرة الأموال التي تهل على نشر أفكاره الضالة، ومعتقداته الزائغة.

**ابن تيمية وأهل البيت عليهم السلام**

**إن** لأهل بيت الرسول منزلة عظمى أثبتها القرآن، وأكدتها السنة المطهرة، وأيقن بها المسلمون، ولم يمار فيها إلا من كان في

قلبه مرض، **وابن تيمية** نفسه أكد في بعض كتبه ما يثبت شيئًا مما ورد في منزلتهم العظمى، وتقديمهم على سائر الأمة؛ **فيقول:** إن بني هاشم أفضل قريش، وقريش أفضل العرب ، والعرب أفضل بني آدم؛ كما صح ذلك عن النبي ﷺ قوله في الحديث الصحيح: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَى بَنِي هَاشِمٍ مِنْ قُرَيْشٍ». **وفي** صحيح مسلم عنه ﷺأنه قال يوم غدير خم: «أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي ، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي» **وفي** السنن: أنه شكا إليه العباس أن بعض قريش يحقرونهم؛ فقال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ للهِ وَلِقَرَابَتِي». رواه البخاري ومسلم في صحيحهما. **لكن** ابن تيمية كافأه الله، **وكما** يظهر لي كالحرباء تحمل ألوانًا شتى تفرزها في أي مكان وقعت فيه؛ فتراه تارة يتناقض في مواضع كثيرة، منها على سبيل الذكر لا الحصر، ويمكن إجمالها في الآتي:

**١-** الميل إلى جانب أعداء أهل البيت على الدوام بكل ما يمتلك من قدرة على الجدال، وقلب المعاني تارة، وتعكيسها تارة أخرى، ينافح عنهم، ويختلق لهم الأعذار، ويبرر عداءهم لأهل البيت.

٢- يُكَذِّبُ لأجلهم أحاديث الرسول، وأئمة السلف من الصحابة والتابعين، ويلوي عنق أدلة وبراهين الكتاب والسنة بحسب هواه ، ويكذِّب لأجلهم حقائق التأريخ التي تواتر نقلها، وأجمع عليها أهل العلم قاطبة بمختلف مشاربهم ، ويُزَوِّرُ لأجلهم حقائق أخرى بأسلوب يتنزه عنه العلماء، بل حتى العوام والبسطاء..**وله** في هذا كلام كثير لا يتسع له مثل هذا العرض الموجز .

**هذا** وله في كتابه «منهاج السنة» وغيره كلام كثير يدل على عصبية لا حد لها؛ فهو حقيق بأن يسمى منهاج البدعة الأموية؛ **حقًّا** إن الهوى يعمي ويصم؛ فالرجل جند نفسه للطعن في أهل البيت بشكل خاص والسواد الأعظم من علماء الإسلام بشكل عام. **وله** قعقعات ومخاز لا حصر لها، **وقد** كشف ستره العديد من العلماء في عصره، وبعد عصره منهم الإمام الحسن بن إسحاق بشكل مختصر جدًّا في كتيب له وهو هذا الذي بين يديك سماه: **«بلوغ الأمنية في إظهار مخازي ابن تيمية»** صغير الحجم، سد به حناجر المدافعين عنه، وكضم أنفاسهم، وألجم عنان أهوائهم ﴿**وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**﴾[فاطر:١٤].

**أسباب التأليف**:

كان الدافع للمؤلف رحمه الله تعالى في تأليفه هذه الرسالة هو أنه بعد أن قبض عليه وأودع السجن بعد دعوة أخيه الإمام الناصر لدين الله محمد ابن إسحاق عليه السلام، ونظرا لسعة علمه، وشجاعته، زاد تخوف الإمام المنصور الحسين وابنه القاسم المتوكل من: شجاعته، وسعة علمه، وتكامل شروط الزعامة والإمامة فيه؛ لذلك أودعوه السجن فطالت فترة حبسه ،وأضحى حاله كحال آبائه الائمة الأعلام في سجون بني أمية الطغام ، وبني العباس الفسقة اللئام؛ فتفرغ للمطالعة والتأليف في سجنه؛ فمن محاسن الصدف أن طالع في بعض كتاب ابن تيمية المسمى بمنهاج السنة، وما إن فرغ منه حتى دبج هذه الرسالة التي بين يديك الكريمتين؛ ورَدَّ على هذا الزائغ؛ فطالعه، وستجد كيف كشف حقيقة ابن تيمية، وكيف أظهر سره ومخازيه، **هذا** هو ابن تيمية الذي وَجَدَتْ فيه البدعةُ الوهابية خير قدوة لها؛ فتمسكت بكل ما شذ وانحرف من أفكاره، واحتالوا لستر قبائح أفكاره وعقائده الضالة، وانحرافاته الزائغة، **والعجيب** من أهل العلم والتحقيق والرسوخ منهم أنها لم تهزهم ضمائرهم ولم تردعهم عقولهم فيسلموا أن الرجل قد أخطأ! أو أنه يجوز عليه الخطأ؛

فهم لا يعرجون على شيء منها بِذِكْرٍ، رغم أنها تشغل أكثر من ثلاثة أرباع ما كتبه من كتب ورسائل ، ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾[البقرة: ٩، ١٠]. **هذا** وقد استعنت بزوجتي أم الحمزة عافاها الله في مقارنة المخطوط على المطبوع في النسختين: **الأولى:** بخط عبدالله بن محمد بن أحمد اليساني، **وقد** أخطأ في نسبة الكتاب إلى غير مؤلفه، **والمخطوطة الثانية:** تم الحصول عليها من مكتبة السيد الشهيد السعيد محمد بن محمد الكبسي–رحمه الله– **ومن** وجد خطأ فليصلحه، **وتوجد** نسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير لم نصل إليها.

**هذا** وقد تعاون معي مؤخرا في مقارنة المطبوع على المخطوطتين العالمان الفاضلان الشابان الكريمان: الأخ/ أكرم بن حمود الدرواني، والأخ/ أحمد بن علي المهدي حرسهما الله، وثبتهما بحق محمد وآله.

**عملي في التحقيق** :

١- دفعت بنسخة اليساني إلى الطباع؛ لصفها بالكمبيوتر، وهي العمدة، وتم المقارنة عليها؛ كونها الأكثر وضوحا، ورمزت لها بـ (أ).

٢- تم مقارنة المطبوع أيضا على نسخة السيد الكبسي، إلا أن الصفحات السبع الأولى منها فيها عدم وضوح في أولها، ورمزت لها بـ (ب).

٣- وضعت عناوين بأحجام كبيرة؛ ليسهل وضع فهرسة لهذه الرسالة.

٤- قمت بتخريج أقوال ابن تيمية، وكذا سائر الآيات، والأحاديث النبوية من مصادرها.

**هذا** ونسأل الله التوفيق والسداد، وأن يلهمنا الرشاد، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم. آمين آمين.

عبد الخالق بن عبد الله بن محمد إسحاق

سامحهم الله - صنعاء ٢٠٠٣م

**ملحوظة:** قد تم طباعة هذه الرسالة من قبل الأخ العزيز/ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السقاف، وأشبعها بالعديد من الأبحاث الهامة والتتمات اللازمة المتعلقة بنفس الموضوع، بلغ عدد صفحاتها جميعًا (٦٠٢) صفحة، وتباع في عدد من المكتبات، منها مكتبة الإمام زيد الثقافية؛ فجزاه الله خير الجزاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، وأسأله الهداية إلى الصراط المستقيم، وأفضل الصلاة والتسليم على عبده ورسوله النبي الكريم وآله الكرام، الذين أمر الله بمودتهم في القرآن العظيم، وصحبه السابقين إلى كل مكرمة، المستحقين للثناء والتعظيم، **أما بعد:** فإني طالعت الكتاب المسمى «منهاج السنة القويم»، للعلامة المحقق أبي العباس أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية؛ فرأيته بحرًا تلاطمت أمواجه[1]، وبرًّا قد تشعبت فجاجه وكثرت طرائقه؛ فلا يتميز فيه عن مسالك الباطل طريق الحق ومنهاجه، واختلط فيه عذبه وأجاجه، **ترى** مؤلفه إذا تكلم في مسألة غير لاحظ[2] إلى المذهب، وقفت على ما يتحير عنده العقل، ويذهب مِنْ تَحْقِيقٍ للحق موافق، وتدقيق يكاد تتشخص به في الخارج ضمائر الأوهام وماهيات الحقائق، **فإذا** تكلم في شيء لاحظًا فيه إلى مذهبه، مال إلى نصرته بكل ممكن يوصله إلى

---

(١) في نسخة: ومراقد شعث فجاجه.

(٢) في نسخة (ب): غير لاحظ فيها.

نيل مطلبه، تنكب حينئذ عن الصراط المستقيم، وتبين لأهل المعارف اعوجاج منهاجه القويم ، مع كثرة دعاويه أنه لا يتقيد بمذهب، وإنما هو منقاد للدليل يذهب معه حيث يذهب، والواقع منه يشهد ببطلان دعواه، وينادي عليه: ألا إن هذا مِمّن أضله الله على علم، واتبع هواه، يعلم ذلك كل من أمعن النظر في كتابه المذكور، وتأمل فيه تأمل منصف، غير لاحظ إلى كون المنظور فيه كلام من هو بالتحقيق والإتقان مشهور؛ فإنه حينئذ يتبين له أن الحق في هذا الكتاب باطل مغمور[1]، **وأما** من نظر غير متدبر لمعاني كلامه، ولا متصفح لخفيات إشاراته التي يرمي بها إلى غرض مرامه؛ فإنه قد بعثر بعباراته المزخرفة وأدلته التي يظهر في بادئ الرأي صحتها وهي عند انتقادها بالغش مزيفة، فإنه -أعني المصنف- بلغ الغاية في حسن الصناعة لترصيف الكلام وتنميقه ، وترقيق ما يسرده من الكلام وتدقيقه ، **يتصرف** في كل مقام تصرف عارف متقن بارع في معرفة أساليب الخطاب متمكن: **فتراه تارة** يتلطف ويترقق، حتى يُخْرِجَ الباطلَ في صورة الحق، **وتارةً** يخشن ويتشدق، ويرعد ويبرق، حتى يتوهم أنه

(١) في نسخة (ب): إن الحق في هذا الكتاب بالباطل مغمور.

السابق الذي لا يلحق؛ فيروج باطله على من لم يتدبر كلامه، **لاسيما** فيما يتعلق بمسائل التفضيل والإمامة؛ **فلقد** ضل فيه عن منهج الاستقامة ، وسلك إلى انتقاص أمير المؤمنين علي عليه السلام مسالك تفضي به إلى موقف الخزي والندامة ، حين يقوم الأشهاد، وتشهد الجوارح بما اجترحه المرء يوم القيامة، ولا يُصَدِّقُ ذلك إلا مَنْ أمعن النظر في كتابه، ومَيَّزَ بين قشره ولبابه؛ فإنه عند ذلك يعلم أنه قد بنى كلامه على أصول منهارة، واتبع في ذلك هوى النفس الأمارة ، وقصر الحق على سلفه الذين صار يسميهم أهل السنة والجماعة؛ لينفق له بهذه التسمية في سوق البدعة ما أعده من البضاعة، **وزعم** أنهم أئمة العلوم الشرعية والعقلية، ونقادها، وأقطاب الأمة المحمدية وأوتادها.

**أما** علماء الحديث منهم فهم ملائكة العلماء، وأفضل مَنْ تَحْتَ أديم السماء؛ فإنهم الذين قرروا قواعده، وحفظوا للأمة فوائده، وقربوا لَهُمْ متباعده؛ فإليهم يُرْجَعُ عند الاختلاف، ولهم على جميع المسلمين يجب الاعتراف، **ولا شك** أن لهم في ذلك اليد الطولى، وأن قدحهم في ذلك القدح المعلا؛ لكن ليس ذلك على الإطلاق، إنما هو في مواضع الاتفاق، **وأما** في مجال الخلاف فهم أبعد الناس

عن الإنصاف، **فمنها** أنهم قرروا فيما يسمونه علم الحديث، وما يترتب على ذلك من معرفة الرجال وغيره، مما ادعوا أنهم قد ميزوا به بين الطيب والخبيث: أنه لا يقبل في الرواية إلا الثقةُ الحافظُ الضابطُ، وإن كان صاحبَ بدعة ما لم يكن داعية إلى بدعته، **هذا** تقريرهم، ولكنهم عند التصرف ومقام الاستدلال لم يراعوا هذا التقرير في كثير من المحال، بل يلاحظون العقائد بحسب ما يقتضيه الحال؛ **فلهذا** أنهم قسموا الرواة إلى أقسام كثيرة، ملاحظين في بعضهم صفات العقائد الشهيرة؛ **فمن** وافقهم في جميع عقائدهم فهو العدل الصدوق الذي لا يُسْأَلُ عَنْهُ ولا يُنْظَرُ في مثله، **ومن** خالفهم في جميعها فهو كذاب وضاع لا يُرْتَابُ في غيه وجهله، **ومن** كان بين الطرفين كان بينهم فيه الخلاف، وتعددت لهم فيه النعوت والأوصاف، مثل: زائغ عن الحق، مائل، مبتدع، ضعيف، ليس بثقة، غير مأمون، جاهل، **ثم** إنهم قرروا فيما أصلوه أن المخالف لهم في شيء من العقائد صاحب بدعة لا يقبل فيما رواه مما يؤيد بدعته، **ولا شك** أن هذا حق؛ لأن ذلك تهمة توجب رده ، وألَّا يقبل في ذلك الحكم روايته، لكنهم لم يطردوا ذلك في جميع تصرفاتهم، بل يناقضونه على مقتضى شهواتهم.

## الإمامة والتفضيل وتناقض نواصب المحدثين

مثال ذلك مسألة الإمامة، والتفضيل، التي اشتهر فيها الخلاف بين أولي العلم والتحصيل، **يصرح** كثير منهم أن الكلام فيها من الابتداع ، ومما ليس يعود على مسائل الأحكام منه ضررٌ ولا انتفاع ، وتراهم في مقام الجدال، ومقابلة الأقوال، يقولون: أبو بكر أفضل الأمة بعد النبي ﷺ وأحقهم بالخلافة، **فإذا** طالبهم الخصم بالدليل ساقوا أدلة من الأحاديث التي لم يروها أحد غير من يوافقهم على هذه الدعوى، **ثم** لم يكتفوا بذلك حتى ادعوا أو ادعى أكثرهم الإجماع من الصحابة والتابعين على ذلك، **وأن** هذا مما لاشك فيه ولا ارتياب، ولا ينكره إلا جاحد مرتاب، **وهي** دعوى ظاهرة البطلان، منهدة الأركان، لا يقوم على صحتها برهان؛ إذ خلاف أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم في ذلك مشهور، وهو في جميع كتبهم التي تذكر فيها المسألة مسطور مزبور، **لكنهم** لا يرون أو كثيرًا منهم الشيعةَ ممن يُعْتَدُّ بخلافهم؛ لأنهم كما زعمه مؤلف هذا الكتاب، وصرح به في مواضع «ليسوا ممن يتصف بالعلم، وينسب إلى أهله» **وبعضهم** يدعي أن ذلك مذهب قدماءِ أهل البيت عليهم السلام، وأنه قد صرح

بذلك جماعة، وهي دعوى باطلة، عن جلية الأدلة عاطلة.

**ولا تغتر** بما يقوله مصنف هذا الكتاب: «إن هذا قد روي عن بعضهم من عدة طرق، ومن كذا وكذا وجها»؛ فإنك إذا كشفت عما ذكره من الوجوه رأيتها مسودة، **وإذا** تتبعت تلك الطرق وجدتها مظلمة منسدة؛ لأن رجالهم كلهم ممن يذهب إلى تفضيل الثلاثة الخلفاء على أمير المؤمنين علي عليه السلام، وإلى أحقيتهم بالتقدم في الإمامة عليه، **وأن** ذلك بزعمهم من الواضح الجلي، وهم كما أسلفنا لك مقرون أنه لا تقبل رواية من روى ما يؤيد أصل مذهبه؛ لأن اعتقاده إلى ما ذهب إليه تهمة تمنع قبول روايته، وذلك هو الحق لو اتبعوه في كل ما خالف الهوى، ووافقه ، لكنهم في مثل مقام الإمامة والتفضيل يستدلون بما رواه المُفَضِّلُونَ المقدِّمون للثلاثة على أمير المؤمنين علي عليه السلام من غير نظر إلى ذلك الأصل الذي قد أصلوه وقرروه، وقعَّدوه لمن بعدهم وحرروه.

## من أكاذيب نواصب المحدثين

فَمِن تلك الأحاديث ما يذكرونه عن أمير المؤمنين عليه السلام، **وأنه** صرح بتفضيل أبي بكر وعمر على نفسه، وأحقيتهما بالخلافة، **وكذلك** يروونه عن بعض قُدماءِ أهل البيت عليهم السلام: كمحمد بن

الحنفية، وعلي بن الحسين عليهما السلام وغيرهما، **ولو** فتشتَ كتب الدنيا عن آخرها **ما وجدتَ** حديثًا واحدًا يروى من طريق المخالف لهم في هذا الاعتقاد، **ولا تراه** في شيء من كتب أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم الخلَّص، **بل** كلها مصرحة بأفضلية علي عليه السلام، وأقدميته في الخلافة، **ويَدَّعون** إجماع قدماء أهل البيت عليهم السلام على ذلك، **وأن** إجماعهم حجة، يعني عند الشيعة.

## نموذج من تعصبات وغلو نواصب المحدثين

**وإذا** أردت مصداق ما ذكرناه من تعصب القوم، وتحاملهم على من يخالفهم في العقائد، سيما في هذه المسألة؛ فهو هذا الكتاب؛ فإنه شاهد صدق، ولا تشك فيه، ولا ترتاب؛ فطالعه مطالعة من رمى الأهواء وراء ظهره، **إذا** كنت قد عرفت أدلة المفضلين لعلي عليه السلام والقائلين: إنه كان الأحق بالخلافة، **ولا يغرك** ما تراه من مؤلف هذا الكتاب من قوله: «هذا من رواية الشيعة، وفلان الشيعي»؛ فإنه مَبْنِيٌّ على أصل قد أصلوه، وهو أنهم جعلوا التشيع كله بدعة في الدين، **ثم** قسموا الشيعة إلى فرق متعددة، حتى عدوا منهم فرقًا كفرية: كالإسماعيلية، والنصيرية، وغيرهم ممن لا يرتاب المسلمون في كفرهم

الصريح، **ثم** قسموا من عدا هؤلاء الكفار إلى غلاة، وغير غلاة، **ثم** قسموا الغلاة: **إلى** غالٍ في تشيعه مفرطٍ أهل نفاق متسترين بالإسلام: كالإمامية، **وإلى** غالٍ متوسط، وغالٍ دونه، وغالٍ أقرب إلى الحق، **وكل** هذا تجده في هذا الكتاب وغيره، **بل** صرح الذهبي في بعض كتبه: أن من يتولى عليًّا عليه السلام ويحبه هو وأهل البيت فهو شيعي!!! **وكذا** صرح به شيخه مؤلف هذا الكتاب؛ فجعلوا مجرد توليهم ومحبتهم بدعة !! مع اتفاق الأمة على وجوب الموالاة لكل مؤمن.

**نقلتُ** من خط شيخنا البدر[1] ما لفظه: رأينا لابن حجر المعروف بالحافظ ما لفظه: «التشيع: محبةُ علي! وتقديمُه على الصحابة؛ **فمن** قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه!! ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي! **فإن** انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبغض "فغال في الرفض، **وإن** اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو». انتهى. **قال** شيخنا كثر الله فوائده: «فعلى هذا كل زيدي رافضي، وكل مؤمن شيعي؛ فإنه يحبه كل مؤمن، وإن لم يقدمه على الشيخين، **وصح** أنه لا يخرج من اسم

(١) المراد به العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.

الشيعي إلا من تجرد عن محبته؛ فحينئذ يخرج عندهم من هذه الوصمة وهذا عجيب»[1] انتهى بحروفه. **ومِنْ** أقسامِ الشيعةِ الغلاةِ عندهم: مَنْ يَتَوَقَّفُ في التفضيل: فلا يفضل عليًّا عليه السلام على الشيخين، ولا هما عليه، **وكذلك** من يفضله على عثمان، أو يتوقف في تفضيله عليه؛ فالذين يستظهر ابن تيمية وغيره بروايتهم وأقوالهم – فيقولون: رواه الشيعة، والشيعيُّ فلان– فهو[2] من ليس بغالٍ في تشيعه، **وهؤلاء** ليسوا شيعة عند أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم؛ **فإن** الشيعي عند كثير منهم من فَضَّلَ عَلِيًّا عليه السلام على جميع الصحابة، واعتقد أنه كان أحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، مع رعايته للصحابة حقهم، وتعظيمهم، وتوقيرهم، والترضية عنهم، والاستغفار لهم، كما ذلك مبسوط في مظانه منهم في كتبهم؛ **فكل** ما يرويه ابن تيمية وغيره وينسبُه إلى الشيعة في مثل هذا المقام؛ فالمراد به غير هؤلاء ممن هو غير غال: كالشعبي، وأبي عبد الله الحاكم، والنسائي[3]؛

---

(١)ثمرات النظر لابن الأمير الصنعاني ١/ ٣٩ .ط١ . ١٤١٧ .

(٢) قوله: «فهو مَنْ» خبر لقوله: «فالذين يستظهر...».

(٣) **الشعبي**: هو عامر بن شراحيل احد أعلام التابعين توفي عام ١٠٣.
**والحاكم**: هو أبو عبد الله الحافظ بن علك بتشديد اللام محدث،توفي =

**فإن** هؤلاء قد عَدُّوهم من الشيعة!! مع أنهم يُفَضِّلُونَ الثلاثةَ الخلفاء على علي عليه السلام، **وقد** أطال السبكي في «طبقاته» الرد على من رمى الحاكم بالتشيع، وأنه لم ينقل عنه أنه كان ينال من معاوية!!! **قال:** ولا يليق به ذلك، **وغايةُ** ما قيل فيه: الإفراطُ في ولاء علي رضي الله عنه!! **ومقامُ** الحاكم عندنا أجل من ذلك، **هذا** لفظه. **وصرح** الحافظ المُزِّيُّ في «تهذيب الكمال»: أن النسائي يُفَضِّلُ عثمان عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام.

**إنما نسبوه إلى التشيع؛** لكونه أَلَّفَ كتابًا في خصائص علي عليه السلام، وطولب أن يؤلف في فضائل معاوية !! فامتنع، **فإذا** مَرَّ بك في هذا الكتاب استظهار ابن تيمية برواية شيعي أو قول شيعي بما يوافق مذهبهم فهو من هذا القسم عندهم: الذين ليسوا من التشيع عند غيرهم في شي، **وأَمَّا** مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عليه السلام، على الثلاثة، وقَدَحَ فيمن حارب عليًّا عليه السلام وعاداه؛ فهو ضال، مضل، **إذا** روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا في فضائل علي أو أهل البيت عليهم السلام قالوا فيه: كذَّابٌ، يضعُ الحديث، أو دجال متشيع،

---

عام٣٣٥. الأنساب ٤/ ٢٢٨ . **والنسائي**: أحمد بن شعيب النسائي المحدث المعروف المتوفى عام٣٠٣. أعلام الزر كلي١/ ١٧١

أو زائغٌ عن طريق الحق، أو مائلٌ مفترٍ جاهلٌ!! يُنَوِّعُونَ العبارات في ذمه وجَرْحِهِ، وهَوَّنُوهَا في سبه وقَدْحِهِ؛ وذلك لما قد قَرَّرُوهُ من أنَّ فَضْلَ أبي بكر على الأمة بعد النبيﷺ أمر مجمع عليه، ومقطوع به، **كما** صرح به ابن السبكي[1] في «طبقاته»؛ **فقال:** من قال بخلاف ذلك فقد طعن على عامة الصحابة من المهاجرين والأنصار، والمخالف القطعي معصية، **فما** روي مما يصادمه فهو باطل، **وأما** في سائر الأحكام مما لا يتعلق بالعقائد فهم يقبلون مخالفهم فيها إذا اضطروا إلى الرواية عنه، ولم يجدوا عنه معدلًا، كما حكاه الحافظ ابن حجر عن بعض أئمة الحديث ما لفظه أنه قال: «إن المبتدع إذا روى حديثًا يوافق بدعته فلا يلتفت إليه؛ إخمادًا لبدعته، وإطفاءً لناره، **وإن** لم يوافقه أحد، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفناه من صدقه، وتحرزه عن الكذب، واشتهاره بالتَّدَيُّنِ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته؛ **فينبغي** أن تقدم مصلحة الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة أمانته وإطفاءِ بدعته»[2]

---

(١) ٤/ ٨٨و اسمه تاج الدين بن عبد الوهاب السبكي المتوفى عام ٧٧١هـ.

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٦٥.

انتهى. **وبهذه** الطريقة كثر اختلافهم في الرجال؛ لكثرة العقائد المختلفة فيها، **فأمَّا** من كان مشهورًا ببدعته سيما بدعة التشيع: كالحارث الأعور، وأبي خالد الواسطي، والحسين بن علوان[1]؛ فلا يقيمون له في التعديل ميزانًا؛ فيصفون ما يرويهِ بالوضع والكذب والاختلاق، ويطلقون عليه أنه كَذَّابٌ، وضَّاعٌ، غيرُ مأمونٍ ولا ثقة؛ استنادًا منهم إلى ما يرويه مما يقتضي خلاف ما ادعوا الإجماع عليه: من تفضيل علي عليه السلام على الشيخين؛ فيجعلون ذلك المَرْوِيَّ قرينةً على كذبه، ووضعه لكل حديث يرويه ، ويجزمون بوصفه بذلك؛ لأجل هذه القرينة المخالفة، لما تقرر عندهم، وزعموا قطعيته.

---

(١) الحارث الأعور هو الحارث بن عبد الله بن جابر الهمداني الأعور أبو زهير من أصحاب الإمام علي عليه السلام قال فيه أبو بكر بن أبي داود:كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس. رأب الصدع ٣/ ١٦٨٩، ومعجم الحديث ٤/ ١٧٦. وأبو خالد الو اسطي: هو شيخ الإسلام، وحافظ علم الحديث عند أهل البيت الكرام أبو خالد عمر بن خالد الواسطي رحمه الله، من أعدل التابعين، حافظ، محدث، من أصحاب الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام. ولمعرفته أكثر ينظر مطلع البدور٣/ ٣٢٨. والحسين بن علوان هو ابن قدامة أبو علي الكلبي، محدث، حافظ، مشهور، ثقة، من مشايخ الإمام أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام، روى عن الحسن بن الحسن بن علي، وتوفي عام ٢١٠هـ أعلام المؤلفين ١/ ٣٧٤.

## ومن افتراءات نواصب المحدثين

حتى ذكر بعضهم أن أبا خالد هو الذي وضع أحاديث مجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام، **وظاهره** أن كل ما في المجموع من الأحاديث موضوع.

**وأكثر** أحاديثه وغالبها مما قد خرجه المخرجون للأحاديث من المتسمين بأهل السنة من أصل المسانيد والصحاح والسنن، **ولو تتبعت** لما خرج عنه إلا ما كان متعلقًا بالعقائد، أو نادرًا من غيره، **ومن** أراد الاطلاع على حقيقة تحامل المحدثين[1] على الشيعة فليطالع مصنفاتهم في الرجال التي وضعوها؛ لتعديل الرواة وتجريحهم، وناهيك أن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام مقدوحٌ فيه عندَ بعضهم، **صرح** به ابن تيمية[٤/ ٣٨٣] في كتابه هذا بذلك، **وذكره** الذهبي في كتابه «الميزان[٤/ ٤١٤]» الذي التزم فيه أَلَّا يذكر إلا مَنْ قُدِحَ فيه، **والإمام** زيد بن علي عليه السلام تجنب الشيخان -اللذان هما إماما أهل الحديث عندهم، وصحيحاهما متلقَّيَان بالقبول عند الأمة بزعمهم- الروايةَ عنه وَهَجَرَاهُ،

---

(١) تحامل المحدثين: أي نواصب المحدثين، ونواصب علماء الجرح والتعديل، وإلا فأكثر المحدثين زيدية كما رواه ابن النديم في «الفهرست».

**وبعضهم** يعد ذلك قدحًا في الراوي؛ فيقول: «فلانٌ هَجَرَهُ الشيخانِ» مع أنهما قد رويا عمن يُحْكَى عنه أنه كان يرى رأيَ الخوارج!! وَعَدُّوهُ من المتفق على ثقته!! **بل** أخرج البخاري وغيره حديثَ عمرانَ بنِ حِطَّانَ الذي رَثَى ابن ملجم لعنه الله قَاتِلَ عليٍّ عليه السلام، ومَدَحَهُ بأبياته المشهورة[1].

## ابن الأمير والرفض والنصب

**نقلت** من خط شيخنا البدر كثر الله فوائده ما لفظه: مِنْ أَدَلِّ دليل على تحامل المحدثين أنك لا تجدهم يقدحون بالنصب أعني بُغْضَ الآل مع أنه كثير في الرواة جِدًّا، **وتراهم** في غالب التراجم يقدحون بالتشيع: أي يجعلونه صفة ذم، وإن قَبِلُوا مَنْ روى فلا شك أن في النفوس تمذهبًا في كل فرقة، **الشيعيُّ:** يَقْدَحُ بالنَّصْب ويتحامل على من يعتقده، ولا يَقْدَحُ بالرفض، وسَبِّ السلف، سيما

---

(١) وهي:

يَا ضَرْبَةً مِنْ تَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَا

إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حَقًّا وَأَحْسِبُهُ ... أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللهِ مِيزَانَا

وَقَدْ رد عليه بعضهم وأحسنَ، فقال:

يَا ضَرْبَةً مِنْ شَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَهْدِمَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ أَرْكَانَا

إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حَقًّا وَأَلْعَنُهُ ... وَأَلْعَنُ الرَّجْسَ عِمْرَانَ بْنَ حِطَّانَا

الشيخين وأهل الجمل التائبين، **والسنيُّ:** عكسُهُ، والله المستعان. **والإنصافُ** -لو كان له وجود في الدنيا- الجَرْحُ بِبُغْضِ الآل، والجَرْحُ بسببِّ السلف المذكورين، ورد الرواية بهما، **وأما التفرقة** بين: الجرح في الديانة، والجرح في الرواية، فتمحذقٌ قادَ إليه التلفيقُ بين الذم للشخص، وقبول روايته، والله ولي السرائر[1] انتهى، من خطه بحروفه. **وتحقيقُ ذلك:** إذا رأيتَ مؤلفاتهم في الأحكام الفروعية: هل ترى أحدَهم يذكرُ خلافَ أهل البيت عليهم السلام، أو قَوْلًا لأحدٍ منهم، مع اتفاقهم أن الخلاف جائز، وأن كل مجتهد مصيب؟!! بل كثيرًا ما يحكون الإجماعَ على الحكم مع أنه خلاف أهل البيت عليهم السلام كلهم أو بعضهم !!! فكأنهم لا يَعْتَدُّون بخلافهم، لما ذكره مؤلفُ هذا الكتاب ابنُ تيمية: «من أن الشيعة جُهَّال لا علم عندهم»!!، ولا شك أن أئمتهم منهم[2].

**هذا** وأما الأحاديث التي استدل بها خصومهم من أئمة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم **على** تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الصحابة رضي الله عنهم، **وأنه** كان الأحقَّ والأقدمَ بالخلافة؛ **فهي**

---

(١)ثمرات النظر لابن الأمير الصنعاني ١/ ٣٤.

(٢)منهاج السنة ٣/ ٣٥.

كثيرة واسعة جدًّا، رواها أهلُ البيت عليهم السلام وشيعتهم، **وكثيرٌ** منها رواها جماهيرُ المحدثين، وصَحَّحُوا كثيرًا منها وحَسَّنُوا أكثرَ من ذلك. **حتى** قال أحمد بن حنبل إمامُ ابن تيمية في المذهب: «ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي عليه السلام»[1] **وقال** النيسابوري من أئمتهم أيضًا: «لم يرد في حق أحد من الصحابة من الأحاديث الحِسَانِ ما رُوِيَ في حق علي عليه السلام»[2] **ولكن** ما كان منها ظاهرَ الدلالة على مُدَّعَى خصومهم تَأَوَّلُوه بالتأويلات الباطلة، والألفاظِ التي هي عن جلية المعاني المستقيمة عاطلة، ويُخْرِجُونها من ظاهرها!!! ويتكلفون لردِّها إلى مذهبهم واعتقادِهم بممكن وغير ممكن!!! **هذا** صنيعُ مَنْ فيه مسحة من حبائلهم، **وَأَمَّا** ابن تيمية فيتجاوز في التأويل ويبالغ حتى يكاد الحديث يكون بالذم أَشْبَهَ منه بالمدح، **كما** ينظر صنيعه في حديث المنزلة، وحديث الغدير وغيرهما، في كتابه هذا، **وما** قد رأيتُ فيما وقفتُ عليه مِنْ كُتُبِ القومِ مِثْلَ

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الاثير٢/ ١٠٥، والحاكم ٣/ ١١٦ رقم ٤٥٧٢، والكشف والبيان للثعلبي ٥/ ١١٦.

(٢) فيض القدير ٤/ ٤٦٨.

ما رأيتُهُ في منهاج ابن تيمية، **هذا** مما يُنْبِئُ عن شدة بُغْضِهِ لأمير المؤمنين عليه السلام، مع أنه يَتَسَتَّرُ بدعوى محبته لعلي عليه السلام، وأنه من فضلاء الصحابة، **ولكن** تَصَرُّفَهُ وصريحَ كلامه يشهدُ عليه بكذب الدعوى، وينادي عليه بأنه مِنْ أَشَدِّ المتَّبِعِينَ للأهواء، **وإنما** يقصد بدعواه ترويجَ الكلام وتنفيقه، على من لم يعرفْ مَالَهُ في ذلك من مرام، **كما** لا يُنْكِرُ هَذَا مَنْ طَالعَ كِتَابَهُ غيرَ متعصِّبٍ وَلَا نَاظر إلى مُؤَلِّفِهِ بعين الاستعظام، ولا هائبًا لجلالته، لما اشتهر عنه أنه من المحققين الأعلام.

**ومع** هذا فإنا لا ننكر أنه بتصديه للرد على الرافضي مصيب مأجور، **وأن** سعيه في ذلك سَعْيٌ مشكور؛ إذ تكفير آحَاد المسلمين من أعظم الضلالة، وأقبح الجهالة؛ فكيف بسادات المؤمنين، الذين قام بهم الدين وأثنى عليهم رب العالمين، في كتابه المبين، من صحابة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم: السابقين إلى الإيمان، والمهاجرين في الله، والمجاهدين، والأنصار الذين حموا حمى الدين، وآووا المسلمين، وسلكوا طريقة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم، واقتفوا أثره، وحفظوا في أهل بيته وَصِيَّتَهُ، وجاهَدُوا المرتدين عن الدين، وسائرَ المشركين، والقاسطين والناكثين [والمارقين] حتى لحقوا

برب العالمين؛ **فهم** أحق الخلق بالمدح والثناءِ عليهم والاستغفارِ لهم والترضية عنهم، والترحم والدعاء في كل وقت وحين.

## ابن تيمية وتجنيه على الزيدية وأئمتها عليهم السلام

إلا أنه كان من الإنصاف ألا يقابل المصنف كلام خصمه الرافضي بمثله من القول الشنيع، واللفظ الفضيع، ويتعدى إلى من ليس بصدد الرد عليه، ولا توجيه سهام الخصام إليه، من سائر الشيعة، سيما الزيدية الذين قد علم هو وغيره أنهم لا يرضون طريقة الرافضة من الإمامية، بل كتبهم مشحونة بتضليلهم وتجهيلهم، وبالرد عليهم، فما له وإدخال هؤلاء في عمومهم، وإنكاره لفضلهم، ونسبة الكذب والنفاق إليهم، والجهل البسيط تارة، والمركب أخرى، وحكمه بخفة عقولهم، وطَيْش حُلُومهم، وتعاميه عن شموس علمهم؟!! **ويصرح** في مواضع من كتابه هذا بِذَمِّ الزيدية؛ **فقال** في بعض المواضع بسياق كلام يَدَّعي فيه أن الحق مقصور عليه وعلى أئمته من أهل السنة والجماعة.

لا يخرج عن دائرتهم بزعمه ما لفظه: «اعلم أن من كان أعلمَ بالرسول وأحواله كان أعلمَ ببطلان مذهب الزيدية !! وغيرهم ممن يدَّعِي نَصًّا خَفِيًّا، **وأن** عليًّا كان أفضل من الثلاثة،

أو يتوقف؛ **فإن** هؤلاء إنما وقعوا في الجهل البسيط والمركب؛ لضعف علمهم بما علمه أهل العلم أهل الأحاديث والآثار»!! انتهى[1]. **وكان** من الواجب عليه أيضًا عقلًا وشرعًا أن يرعى لأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه حقَّ الصحابة، والقرابة، ويسلكَ في ذِكْرِهِ إذا اضطرَّ إليه في الرد على خصمه مسلكَ التعظيم والإجلال، ويكفَّ عن انتقاصه لسانَه، ويضم إليه في ميدان مقابلته لخصمه عن ذكره بالقبيح عِنَانَهُ، ولا ينظرَ إلى ما ذكره الرافضي في الصحابة، من قبح القول، فيقابلَه بأقبحَ منه وأشنعَ؛ فيكونَ حينئذ ممن غَسَلَ الدَّمَ بالبول!! حتى كاد يُخْرِجُ عَلِيًّا عليه السلام من دائرة أهل الإيمان!! ويجعله من حزب الشيطان!!.

## ومن مخازي ابن تيمية: إخراج الإمام علي من خلافة النبوة

**أما** إخراجه عن منصب الخلافة النبوية؛ فهو مصرح به في كتابه هذا، غير متحاش، **كما** يدلك عليه ما في بعض المواضع في كلامه على حديث أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ رَأَىْ مِنْكُمْ رُؤْيَا .....» الحديث[2]؛ **فقال** ابن تيمية ما لفظه: فَبَيَّنَ

(١) منهاج سنة ابن تيمية٤/ ٣٢١

(٢) وهو من تلفيقا ت ووضع الحشوية والنواصب من بني أمية.

رسولُ اللهﷺ أنَّ خلافةَ هؤلاء الثلاثة يعني أبا بكر وعمر وعثمان خلافةُ النبوة، ثم بعد ذلك مُلْك، وليس فيه ذِكْرُ عليٍّ؛ لأنه لم يجتمع الناس في زمانه!! بل كانوا مختلفين!! فلم تنتظم فيه خلافة النبوة !! ولا الملك. انتهى [1] **فانظر** كيف أنه ما قنع بإخراجه عن الخلافة حتى نفى كونَهُ مِنْ ملوك الإسلام !! **وهذا** الكلام وأصرح منه تجده مكرَّرًا في مواضع من كتابه المذكور.

## ومن مخازي ابن تيمية جَعْلُهُ الإمامَ عليًّا شراً ونقصاً في أمر الدين

**ومن** ذلك جَعْلُهُ لإمارة أمير المؤمنين عليه السلام شَرًّا على المسلمين، ونقصًا في أمر الدين؛ فقال (في بعض المواضع): روى مسلم عن حذيفة قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَشَرٍّ، وَقَدْ جَاءَنَا اللهُ بِالْخَيْرِ [2]؟ فَهَلْ بَعْدَ الْخَيْرِ هَذَا مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ . قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟، قَالَ: نَعَمْ [3]، صُلْحُ عَلِيٍّ وَحَسَنٍ. **ثم** قال مفسِّرًا للحديث ما نَصُّهُ: «الخيرُ الأول: النبوةُ، وخلافة النبوة التي لا فتنة فيها، وكان الشر ما حصل بقتل عثمان

---

(١)منهاج سنة ابن تيمية٥/ ٣٢٦.

(٢) في نسخة: فجاءنا الله بهذا الخير.

(٣) في نسخة: نعم وفيه دَخَنٌ.

!! وتفرق الناس حتى صار حالهم شبيهًا بحال الجاهلية يقتل بعضهم بعضًا» انتهى[1]. **فلينظر** المنصف: هل ذَمٌّ أَقْبَحُ مِنْ ذمه هذا أو أشنعُ؟!! إذ جَعَلَ وصيَّ النبيِّ المختار وأصحابَه الأبرارَ وآلَه الأطهارَ، كالمشركين الفجار!!!.

## ومن مخازي بن تيمية قوله: إنَّ قتال علي عليه السلام للبغاة ليس واجباً...

**ومن** صريح ذمه، وقبيح صنعه، قوله: إن قتال علي عليه السلام للناكثين، والقاسطين ليس من القتال الواجب، ولا من المستحب!!! **صرح** بهذا في مواضع من كتابه، **وزعم** أنه القول الحق، **وأن** عليه جماهير أهل الحق بزعمه من أهل السنة والجماعة، **فزعم** أن أمير المؤمنين عليه السلام وحزبه قَاتَلُوا لا لواجبٍ ولا مستحب!! **وإذا** لم يكن لأحد القسمينِ فهو إما محظور، أو مباح، **وإذا** لم يكن مُحَرَّمًا فهو مكروه!! كما صرح بأنه خلاف الأَوْلَى، وأنه كان الأولى بعلي وأصحابه: تَرْكه، **ولا شك** أنه قد قَتَلَ من الناكثين والقاسطين نَحْوًا من سبعين ألفًا، وقُتِلَ من أصحاب علي عليه السلام عشرةُ آلاف، وقيل: أكثر، **وإذا** لم يكن علي عليه السلام وأصحابه مأزورين، فأقلُّ الأحوال ألا يكونوا مأجورين،

---

(١)منهاج سنة ابن تيمية١/ ٣٨١.

لأنهم إنما فعلوا مكروهًا أو مباحًا؛ قصدًا لنيل شهواتهم، **كما** يُحكى ذلك عن بعض من يزعم أنه من أئمة السنة، أنه قال: «إنما اقتتل القوم على الثريد» **وإن** لم يكونوا مأجورين فلا شهادة حينئذٍ لمن قتل مع علي عليه السلام: كعمار بن ياسر، وخزيمة بن ثابت، وغيرهما من كبار الصحابة، وتضيع فائدة الحديث الذي يُقِرُّ هذا المصنِّفُ وأصحابُهُ بتواتره، وهو حديث: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»[1]، **فَهَلْ** بَلَغَ أَحَدٌ فِي الذمِّ لأولئك الأتقياء الأبرار هذا المبلغ ممن يدعي أنه من المسلمين؟!! بل يقول: إنه وحزبه خيار المؤمنين!!.

## ومن مخازي ابن تيمية تجريم عليٍّ وتعديل معاوية الباغي !!

**وقال** في مواضع من كتابه هذا في سياق ذكره للبغي وأحكام الباغي: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام هو الذي بَدَأَ معاويةَ»[2]!! يشير بذلك إلى أن البغيَ وَقَعَ مِنْ علي عليه السلام، كما لا يخفى ذلك على من عَرَفَ حقيقةَ حاله من البُغْضِ والانحرافِ عن عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه، **وإنما** لم يصرح بذلك كما قدمناه لك من إظهاره خلافَ ما يُبْطِنُ؛ لترويج الكلام، سيما مثل هذا الذي لا ينفق إلا على الجهال الطغام.

---

(١) البخاري ١/ ١٧٢ رقم ٤٦٣، ورقم ٢٦٥٧.

(٢) منهاج سنة ابن تيمية٤/ ٢٧١الى٣١٦.

## تَلَذُّذُ ابنِ تيمية بذم علي وسبه

**وكم** له من نظائر في كتابه، وأقبحُ منه وأفحشُ ما ذكره في فَصْلٍ عَقَدَهُ لا لوجهٍ يظهر؛ **فإنه** لم يتعرض الرافضي الذي تصدى المصنف للرد عليه لشيء مما اشتمل عليه هذا الفصل، **وإنما** لعلَّ وَجْهَ إيراده تلذُّذُهُ بذمِّ أمير المؤمنين عليه السلام بأقبح الذمِّ، وثَلْبِ عِرْضِه بأفحش السبِّ؛ ففرض مقاولةً بين رافضي وخارجي؛ **فيقول** عن الخارجي: كان علي بن أبي طالب حاسدًا لرسول الله ﷺ، ولم يتمكن من إظهار ذلك في حياته، حتى مات، فكفرَ ونافقَ لمقاتلته للناكثين؛ **وأنه** سعى في قتل عثمان!! وأوقد نار الفتنة حتى تمكن من قتل أصحاب رسول الله ﷺ فقتلهم بُغْضًا له، وعداوةً وحسدًا...!! إلى آخر كلامه الفضيع[1]، **وهذا** شيء لا يستريب مسلم منصف في أنه إنما عَقَدَ الفصلَ لغرضٍ له، وإلا فما يقولُهُ عن الخارجيِّ لا يشك كُلُّ عاقل في بطلانه، وأنه لو سمعه الخوارجُ لَكَذَّبُوا هذا النَّاصِبِيَّ وَلَعَنُوهُ وَمَقَتُوهُ وسَبُّوهُ؛ فإنهم أولُ مَنْ جَرَّدَ السيفَ مع علي عليه السلام، وقَتَلُوا مِنْ أصحاب معاوية لعنه الله العددَ الكثير،

(١)منهاج سنة ابن تيمية٢/ ٣٣.

والجمَّ الغفير، وكانوا يرون قتالَهم معه مِنْ أوجب الواجبات عليهم، ولم يُكَفِّرُوا عليًّا عليه السلام إلا بتركه القتالَ، وقبوله الصُّلْحَ ، وإسعاده إلى التحكيم حين قالوا: لا حكم إلا لله، **ولو** استمر علي عليه السلام على حرب معاوية وقتاله وقتله، لأصحابه لما خرجوا عن طاعته، ولا مَرَقُوا عن الدين، لعنهم الله أجمعين؛ **فانظرْ** كيف عَكَسَ هذا الناصبيُّ القضيةَ هنا تَطَرُّقًا منه إلى ذمِّ أمير المؤمنين علي عليه السلام وَسَبِّهِ، **وَتَبَيَّنَ** أنه لا وَجْهَ لِعَقْدِ هذا الفصلِ غيرُ ذلك، إذ ليس فيما نَقَلَهُ عن الرافضيِّ الذي انتصَبَ للرد عليه ما يقتضي هذا الفصلَ ويستدعيه، وإنما أَبْدَى ما تُجِنُّهُ ضمائرُهُ، وتُخْفِيهِ سَرَائرُهُ، كَشْفًا مِنَ اللهِ لِسْتْرِهِ، وإظهارًا منه على لسانه لما في خَبَايَا صَدْرِهِ، **وهذا** أمرٌ لا ينكره إلا مكابر، ولا يتأوله لابن تيمية بالتأويلات البعيدة الباطلة إلا مَنِ اتَّفَقَ هُوَ وَإِيَّاهُ في العقيدة في علي عليه السلام، التي ما زال يسترها بدعاويه الباطلة المكشوفةِ يومَ تُبْلَى السرائرُ.

## ومن مخازي ابن تيمية

**هذا وأما** نِسْبَتُهُ إلى علي عليه السلام القُصُورُ في العلمِ، والزهدِ، والصدقِ، وسائرِ صفات الفضل. **فأمرٌ** هَيِّنٌ عنده، لا يتحاشى

عنه، حتى انتقصه في صفة الشجاعة، **وصرح** أنه لم يكن أشجعَ الصحابة، وأنَّ أبا بكرٍ وعمرَ أشجعُ منه، وتَعَرَّضَ بأفراد من الصحابة بأنهم كانوا أشجعَ منه: كخالد بن الوليد، والبراء بن أنس، وهو إنكار لما عُلِمَ بالتواتر الذي لا ينكره إلا معاند، أو ناصبيٌّ جاحد لما عرف؛ فشجاعة علي عليه السلام تضرب بها الأمثال، وشُبِّهَ بها شجاعةُ مَنِ اشتهرَ بالإقدام من الأبطال حتى إن أهل الأصول يذكرون ذلك في كتبهم، ويجعلونه مثالًا للتواتر المعنوي؛ فيقولون: كشجاعة عليٍّ، وجُودِ حَاتِمٍ، **ومما** يُلْحَقُ بذلك نِسْبَتُهُ لعلي عليه السلام إلى القصور في العلم، **وأن** بعض الصحابة أعلم منه حتى قال في بعض المواضع من كتابه هذا: «اختلفَ عليٌّ وعُمَرُ في خمسين مسألة كان الحقُّ فيها كلِّها مع عمر!!! ولم يَفُزْ عليٌّ بالصواب في مسألة واحدة»!! منها، **ثم** إنه يتأول الأحاديثَ الدالةَ على سعة علم علي عليه السلام: كحديثِ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ»[1] وحديثِ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»[2] وغيرِهِ بتأويلاته الباطلة، حتى يكاد يُخْرِجُهَا عن مَعْنَاها كما قدمناه، **وقال:** إن

(١ ) تفسير القرطبي ١٥/ ١٦٤،١٦٢،والسخاوي في المقاصد الحسنة١/ ١٣٤.

(٢)تفسير القرطبي ٩/ ٣٣٦، والحاكم٣/ ١٣٧رقم ٤٦٣٨ وغيرهم .

الناسَ انتفعوا بعلم غير علي عليه السلام من الصحابة أكثرَ مما انتفعوا بعلمه!!**وإن** منهم مَنْ رَوَى عن النبيِّ ﷺ أضعافَ ما رَوَى علي!! **فإنه** لم يَرْوِ عن النبيِّ ﷺ إلا خَمْسَمِائةِ[1] حديثٍ وكسورًا!! مع أنه عاش بعد النبي ﷺ ثلاثين سنة، ولم يُذْكَرْ في الصحيحين من هذه الأحاديث إلا عشرون حديثًا، إلى آخر كلامه الباطل، الذي لا يخفى بطلانه على كل عالم عاقل، ولَا يَتَوَهَّمُ صِدْقَهُ إلا مُغَفَّلٌ جاهلٌ أو متجاهل؛ **فإن** الأحاديثَ الدَّالَةَ عَلَى سعة عِلْمِ عليٍّ عليه السلام وفِقْهِهِ مما رواه الموالفُ والمخالفُ أكثرُ مِنْ أَنْ تحصى ، حتى جَزَمَ بعضُ العلماء أنها متواترةٌ مَعْنًى، **وأما** ما قاله هذا المصنِّفُ عن قَدْرِ الأحاديث التي رواها علي عليه السلام وأنها خمسمائة حديثٍ، فيقال: إذا كانتْ كثرةُ الروايةِ عن النبي ﷺ دليلًا على سعة علم الراوي وفَضْلِهِ فلا شك أن إقرارك بهذا القَدْرِ مِنْ أوضح الأدلة على ذلك، **أما أولًا:** فلأن هذه الخمسمائة الحديث قد رَوَاها عنه أئمَّتُكَ الذين قد جعلتَهُمُ المرْجِعَ في كل مسألة، والكشَّافَ لكل مُعْضِلَةٍ، **ولا شك** أنهم إنما يخرجون الأحاديث من طُرِقِ مَنْ رواها من شيخ المخرج إلى الصحابي، **وقد** عُلِمَ أن لكل من فقهاء الصحابة

---

(١)منهاج سنة ابن تيمية٧/ ٣٨٣.

وعلمائهم أصحابًا يختصون بهم، ويلازمونهم؛ لحفظ الحديث عنهم، ويشتهرون بذلك. **فلذا** يقول المحدثون: أصحاب ابن عباس، أصحاب ابن مسعود، أصحاب ابن عمر، أصحاب أبي هريرة، **وكذلك** التابعون المختصون بالصحابة: لكلٍّ منهم أصحابٌ يختصُّون به، ويُنْسَبُونَ إليه، **ومعلومٌ** أنَّ الذين كانوا يُلازِمون عليًّا عليه السلام إنما هم أصحابُهُ وشيعتُهُ المختصُّون به، والمثابرون على التَّعَلُّمِ منه، **ثم** كذلك مَنْ رَوَى عَمَّنْ تَحَمَّلَ عنه عليه السلام إنما هم خواصُّ الشيعة وأصحابُهُ، حكمُهم ومذهبُهم واحدٌ.

## ومن تناقضات نواصب المحدثين وبعض مخازي غلاتهم

**وقد** قررتم أن التشيع بدعة يمنعُ قبولَ الرواية إلا عند الاضطرار: كما لم يوجدِ الحديثُ إلا عند الشيعيِّ، كما قدمناه في حكاية الحافظ ابن حجر عن بعض أئمة الحديث، **فإذا كان** هذا القَدْرُ إنما أَلْجَأَ إليه الاضطرارُ، فمن المعلوم أن المتروكَ أضعافُ ذلك وأكثرُ مما رواه بعضُ الْمُكْثِرِينَ من الصحابة في الرواية، ممن يُحِبُّ القومُ الروايةَ عنهم ويتطلبونها وَيَتَتَبَّعُون أحاديثَهم ، **وأمَّا ثَانِيًا:** فإن أهل البيت وشيعتهم قد رَوَوْا عن علي عليه السلام أكثرَ من هذا القَدْرِ ، **وأما ثالثاً :** فلا يخفى على كل أحد ممن طالعَ كُتُبَ

السِّيَرِ والتواريخ أن معاوية لعنه الله لَمَّا استتمَّ لـه الأمـرُ بـالغَ في طَمْسِ فضائل علي عليه السلام كلَّ مَبْلَغٍ، ونَهَى النَّاسَ عن الروايـة عنـه، أو إسناد حُكْمٍ إليه، وكَتَبَ بذلك إلى جميع الأقطار ، فكان عُمَّالُـهُ يعاملون مَنْ رَوَى عنه حديثًا أو ذَكَـرَ لـه فضـيلةً أشـدَّ معاملـةٍ ، ويُبالغون في تنكيلهم وتعذيبهم إذا ظَهَرَ منهم أدنى شيء من ذلك، **حتى** كان كلُّ مَنْ يتولى عليًّا عليه السلام ولايـةَ الإسـلام، يُرْمَـى بكونـه شيعيًّا قد ارتكبَ أمرًا عظيمًا، وأتى ذنبًا خطـيرًا جسـيمًا!! فكيـف مَنْ يَرْوِي عنه حديثًا أو يُسْنِدُ إليه حُكْمًا أو يَنْقُلُ عنه عِلْمًا؟!

**حتى** إنَّ كثيرًا منهم كان إذا اضـطرَّ إلى الروايـة عنـه كَنَـى عـن اسمه، ولا يُصَرِّحُ فيقولُ: حَدَّثني أبو زينبَ، وبعضـهم يُرْسِـلُ الحديثَ وهو عنـده مُتَّصِـلٌ مِـنْ طريـقِ عـلي عليه السلام؛ خَوْفًـا عـلى أموالهم وأنفسهم، واستمر ذلك الحـالُ إلى أن دَمَّـرَ الله الدولـةَ الظالمةَ من الأمويين نَحْوًا من مائة سنة، فـما انقرضـتْ إلا وقـد لَحِقَ الذين سمعوا منه الأحاديثَ وتَحَمَّلُوها عنه، بربهم، وهم كاتمون ما عندهم؛ خوفًا على أنفسهم وأمـوالهم مـن الظـالمين، **فإذا** كان هذا القَدْرُ الذي حُفِظَ عنه مـن الأحاديـث الموجـودة الآن مِنْ طُرُقِ أهل البيت وطُرُقِ غيرهم مع تلك الموانـع فهـي بالنسبة إلى أحاديث من خـلا وشـأنه يـروي عـلى أصـحابه مـا

سمعه وبلغه عنهم يكون أضعاف ذلك، **وهذا** أمر مشهور وظاهر، لا ينكره إلا جاحد مكابر ، وهكذا يجري الكلام في أحاديث فضائله المروية عن النبيﷺمنه ، كما ذكر ذلك كلَّهُ العلامةُ ابنُ أبي الحديد فيما نَقَلَهُ عن بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأكثرُ هذه الأحاديث المروية في فضائل علي عليه السلام، وأفضليته المقتضية لأحقيته بالإمامة إنما رويت قبل تسليط (معاوية لعنه الله) على الأمر، **كما** رُوِيَ أنه لَامَ عَمْرَو بنَ العاص، أو ابنَهُ عبدَالله بسبب روايته لحديث عمار ابن ياسر: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ»[1]؛ **فقال له:** إنه رَوَى الحديثَ قبل وقوع الفتنة بزمان طويل، لم يكن يَعْلَمُ ما سيقع؛ **فهذه** الأحاديث التي رُوِيَتْ عنه وفي فضائله عليه السلام قليلٌ مِنْ كثيرٍ، وقَطَرَاتٌ يسيرة مِنْ غَيْثٍ مُنْهَلٍّ غزير، **وليتَ** أنَّ هذه الأحاديثَ التي رُوِيَتْ في فضائله سَلِمَتْ عن كثير من المتأخرين من العلماء المتسمين بأهل السنة ، بل انتصبوا لإبطالها بالدعاوى الباطلة: من القَدْح في بعض رُوَاتها بما سببه تَشَيُّعُ الراوي وتفضيلُه لعلي عليه السلام، أو التأويلات التي هي بتحقيق

(١) البخاري ١/ ١٧٢ رقم٤٣٦، ٣/ ١٠٣٥ رقم ٢٦٥٧، وكنز العمال مسند عمرو بن العاص ٧/ ٣٨٦ رقم ٣٣٥٤٤.

النصب فيهم أقوى شهادة عادلة؛ فكان الحال منهم كما قاله العلامة المحقق المقبلي في سياق كلام ذكره في أهل البيت عليهم السلام معناه: «أن من لم يُدْرِكْ معاداتهم ومحاربتهم مع أعدائهم بيده وسيفه استدركَ ذلك بقلمه ولسانه؛ فيحكم للجبابرة بالخلافة في مصنفاته!! **ويُسَمِّي** مَنْ دَعَا في زمانهم مِنْ أهل البيت عليهم السلام وقَاتَلَهُمْ خَوَارِجَ !! **حتى** قال بعضهم في الحسين السبط عليه السلام: إنما قُتِلَ بسيف جده»[1] **وللمصنف** أعني ابن تيمية في خروج الحسين عليه السلام على يزيد «لعنه الله» كلام قريب من هذا، إلا أنه قال: كان الحسين عليه السلام أرادَ الرجوعَ عما خَرَجَ إليه وَطَلَبَ من أمراء يزيد «لعنه الله» أن يتركوه يرجع إلى المدينة أو يصل إلى يزيد، فأبوا عليه إلا أن يتسلم إليهم على حكمهم فامتنع وقاتل حينئذ حتى استشهد هوَ ومن معه. انتهى. **وظاهرُ** كلامه أنَّ أَصْلَ خروجه بَغْيٌ، وأنه ما كان له ذلك وإنما حَصَلَ له التداركُ والندمُ على الخروج وطلب الرجوعَ، والله أعلم.

**هذا ولنذكر** شيئًا يسيرًا من كلامه على سبيل التمثيل بالإشارة إلى أن جميع ما نذكره من هذا النمط، **ونذكر** ما يظهر لنا في دَفْعه،

---

(١)العلم الشامخ للمقبلي١٤٦.

والله المستعان ، **فمن ذلك**: قوله: وقد وضع بعض الكذابين حديثًا مفترى: إن هذه الآية يعني قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ**﴾[المائدة:٥٥] ...الآيةَ نزلتْ في عليٍّ لَمَّا تصدَّقَ بخاتمه في الصلاة، **وهذا** كذب بإجماع أهل العلم!! إلى آخر كلامه[1].

**أقول:** هذا التكذيبُ كَذِبٌ، ودعوى الوضع بالإجماع مِنْ دعاويه الباطلة ومخازيه؛ **فإن** نزول هذه الآية في علي عليه السلام ثابت من طريق أهل البيت عليهم السلام، **وهي** من أقوى أدلتهم على ما وقع عليه إجماعهم من كونه عليه السلام كان هو الأحق بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، **ثم** إنه قد رُوِي ذلك من طرق كثيرةٍ، غير طرق أهل البيت عليهم السلام، بل أخرجه جماعة من المحدثين الذين هم أئمة هذا المصنَّفِ وسَلَفُهُ، **فممن أخرج** ذلك الخطيبُ في «المتفق والمفترق[٢/ ٣٩]» عن ابن عباس رضي الله عنهما، **وأخرجه** أيضًا عبدالرزاق، وعبد بن حميد، وابن مردويه، وابن جرير، وابن أبي الشيخ، **وأخرجه** الطبراني في الأوسط من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما، **وأخرجه** ابن أبي الشيخ، وابن مردويه، وابن عساكر: عن علي عليه السلام نفسه، **وأخرجه** بن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وابن عساكر عن سلمة بن

---

(١) منهاج سنة ابن تيمية ٢/ ١٣.

كهيل، **وأخرجه** ابن جرير عن مجاهد، **وأخرجه** أيضًا عن عيينة بن حكيم، والسديّ، **وأخرجه** الطبراني، وابن مردويه، وأبو نعيم في «المعرفة» عن أبي رافع، **وأخرجه** الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل» بطرقٍ، **ذَكَرَ** هؤلاءِ المخرجين له السيوطيُّ ساكتًا عن كل حديث منها إلا حديثَ عمارٍ؛ فقال: في سنده مجاهيل، **وذكره** الحافظ ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشاف، **وزاد**: أنه أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» من حديث علي عليه السلام، **ورواه** الثعلبي من حديث أبي ذر مطولاً.

## ابن تيمية يردُّ القرآن والسنة بالرأي!!

ولا شك أن غيرهما ممن أفرد أسباب النزول بالتأليف قد ذكره غير ذلك؛ **فدل** على أن المصنف [ابن تيمية] إنما استند في التكذيب إلى ما ذكره من الأمور العقلية، وهي من باب رَدِّ النص بالرأي؛ **فإنه قال:** وَكَذِبُهُ[1] يتبين بوجوه كثيرة: **منها:** أن «الذين» صيغة جمع، وعلي واحدٌ.اهـ **وجوابه:** أن هذا قد ذكره الزمخشري رحمه الله في الكشاف[٢/ ٣٨] لَمَّا حكى القول

(١) الضمير في «كذبه» يعود إلى المذكور في قوله: «وقد وضع بعض الكذابين حديثا مفترى».

بأنها نزلت في علي عليه السلام **ولفظه: فإن قلت:** كيف صح أن يكون لعلي عليه السلام واللفظُ لفظُ جماعةٍ وعليٌّ واحدٌ؟ **قلتُ:** جيء به على لفظ الجمع وإن كان السبب فيه رجلًا واحدًا؛ ليرغب الناس في مثل فعله فينالوا مثل ثوابه، **ولينبه** على أن سجية المؤمن يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البر والإحسان، وتفقد الفقراء حتى إن لَزَّهُمْ أمر لا يقبل التأخير حتى وهم في الصلاة لم يؤخروه إلى الفراغ منها انتهى[١/٦٢٤].

**قال المصنف:** «**ومنها**: أن الواو ليست للحال»اهـ. **يقال:** هذا خلاف الظاهر، **وقد** صرح الزمخشري رحمه الله أنها للحال، ولم يذكر احتمالها لمعنى غيره، وهو إمام العربية بلا نزاع، وسابق فرسانها بلا دفاع، **وأما** تعليل المصنف بأنها: لو كانت للحال لكان لا يشرع أن يتولى إلا من أعطى الزكاة حال الركوع؛ فلا يتولى سائر الصحابة والقرابة؛ **فتعليل عليل** بناه على ما ادعاه من أن المراد بالولاية في الآية مُقَابِلُ العداوة، **وليست** الولاية بمعنى الخلافة كما سيأتي له قريبًا، **وهو** خلاف الظاهر كما تشهد له قراءة ابن مسعود «إنما مولاكم..»الآيةَ والآيةُ إنما نزلتْ لمن يستحق الولاية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه الموصوف بهذه

الصفات، الصادرُ منه ذلك الفعلُ في تلك الحال؛ فهي نزلتْ على سبب معين، مقصور محصور عليه، كما تدل عليه الأحاديث، **وقد** جاء في بعضها أن رسول الله ﷺ، قال حين نزلت: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، **ثم** إن المصنف هذا نفسه ممن صرح أَنَّ ما نزل من القرآن على سبب معين وليس متضمنًا أمرًا ولا نَهْيًا، وإنما يتضمن خبر المدح لمعين حكاه السيوطي في «الإتقان»؛ فإنه يختص به، **ولا شك** أن هذه الآية من ذلك: فتختص بعليٍّ عليه السلام والله أعلم. **قال**[ابن تيمية]: «**ومنها:** أن المدح لا يكون إلا بعمل واجب أو مستحب، وإيتاءُ الزكاة في نفس الصلاة ليس بواجب ولا مستحب[1]؛ فإن في الصلاة شغلًا». **يقال:** ليس في الصلاة شُغْلٌ عن كل فعل، بل قد يكون الفعل فيها واجبًا أو مستحبًّا؛ فقد كان سيد الخاشعين وخاتم المرسلين ﷺ يَدْرَأُ فيها المارَّ، ويَرُدُّ بالإشارة السلامَ، ويفتح البابَ كما ذلك معروف في مظانه، بل الآيةُ هذه دليل على استحباب ذلك ونحوه في الصلاة؛ لمدح الله ورسوله ﷺ عليًّا عليه السلام على إيتاء ذلك في الصلاة، وذلك واضح والله أعلم.

**قال**[ابن تيمية]: «**ومنها:** أنه لو كان إيتاء الزكاة حسنًا في حال

---

(١) انظر المنهاج ٢/ ٢٦٠.

الصلاة لم يكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع، بل إيتاؤها في حال القعود، أو القيام أمكن»[1] اهـ. لا يخفى ما في هذا الكلام؛ لظهور أن إعطاءه عليه السلام في حال الركوع؛ لكونه الحال التي اتفق فيها سؤال السائل وعلي عليه السلام عليها، فسارعَ إلى إعطائه؛ مخافةَ أن يذهب، وحِرْصًا على المبادرة بفعل الخير من غير خلل يحصل في صلاته، فإنه إنما أشار إليه أن يأخذ خاتمه، فأخذه، كما صرحت به بعض الروايات، **فالمستحب** حينئذ لمن سُئِلَ (وهو في الصلاة) أن يعطي السائل وهو على الحال التي سئل وهو عليها مِنْ قيامٍ أو قعودٍ أو ركوع، **وأما** كونُ الإيتاءِ في حال القعود أو حال القيام أمكنَ منه في حال الركوع فتخيل فاسد؛ إذ ليس هناك ما يحتاج إلى مزاولة حتى يكون في غير هذه الحالة أمكن والله أعلم.

**قال:** «**ومنها:** أن عليًّا لم يكن عليه زكاة [في]عهد رسول الله ﷺ»[2]. اهـ. **يقال:** أما هذا فَأَشْبَهُ بدعوى علم الغيب، بل هذه الآيةُ تردُّ هذه الدعوى، وتدل على خلاف ما قاله، **وعلى فرض** أنه لم يكن على علي عليه السلام زكاةٌ واجبة فهي محمولة على

---

(١) منهاج سنة ابن تيمية٢/ ١٤.

(٢) منهاج سنة ابن تيمية٢/ ١٤، ومختصر منهاجه لعبدالله الغنيمان ١/ ٨٢.

أنها صدقةُ تطوُّعٍ أُطْلِقَ عليها لفظُ الزكاة مجـازًا، ولا مـانعَ مـن المدح على ذلك. **قال** الأسيوطي في «الإكليـل»: في الآيـة دليـل على أن الزكاة تطلق على صدقة النفل انتهى.

## ومن مخازي ابن تيمية

**قال** المصنف: «**ومنها:** أنـه لم يكـن لـه -يعنـي عليًّـا عليه السلام- خاتَمٌ، ولا كانوا يلبسون الخواتم حتى كَتَبَ رسـولُ اللهﷺ إلى كسرى...إلخ» اهـ. **هـذا** أيضًـا مـن الـدعوى التـي تردهـا الأحاديث الكثيرة[1] المبينة لكون الزكـاة التـي آتاهـا عـلي عليه السلام خاتمًا، وردُّها بما ذَكَرَهُ مجرَّدُ تخيلٍ وتقـدير، وإلا فـالتختمُ كـان مِنْ شأن الناس من قبل الإسـلام؛ فإنـه كـان معروفًـا مشـهورًا للعرب والعجم، وأشعار العرب شاهدة على ذلك، **وقـد** ذكـر معنى هذا الحافظُ ابنُ حجر، **والحديثُ** إنـما دل عـلى أنَّ نَقْـشَ اسم المَلِكِ ونحوِه على الخاتم لم يكن من شأن العـرب، **وأمـا** مجرَّدُ التختُّمِ فلا دلالة فيه على نفيه كما لا يخفـى، **ولـو فُـرِضَ** أنهم لم يكونوا يتختَّمون إلا بعد أن اصطنعَ رسولُ اللهﷺ الخاتمَ حين كَتَبَ إلى كِسْرى، **فما** الدليلُ عـلى أن الآيـةَ نزلـتْ قبـل أن

(١) وهذا رد لحديث: «ولو بخاتم من حديد ...»الحديث .

يكتب رسولُ الله ﷺ إلى كسرى؟! بل الأظهرُ أنها متأخِّرة عنه؛ لأنها من سورة المائدة، وهي مِنْ آخِرِ ما نَزَلَ.

## ابن تيمية يردُّ النصَّ بالرأي انتصاراً لمذهبه

**قال: «ومنها:** أن إيتاء غير الخاتم في الزكاة خير من إيتاء الخاتم؛ فإن أكثر الفقهاء لا يجوِّزون إخراج الخاتم عن الزكاة»اهـ. **يقال:** لا يخفى ظاهرُ ما قاله: **أما** أولويةُ إخراجِ الخاتم في مثل هذا الحال فواضح، **وأما قوله**: «إن أكثر الفقهاء لا يجوِّزونه» **فَمِنْ** رَدِّ النص بالمذهب؛ فإن هذه الآية مع الأحاديث دليلٌ واضحٌ لمخالفتهم[1]، والله أعلم. **قال: «ومنها:** أن المدح في الزكاة أن يُخْرِجَهَا ابتداءً، أو يُخْرِجَهَا على الفور ، ولا يَنتظر أن يَسْأل سائل».اهـ. **يقال:** كونُ ذلك مَدْحًا غيرُ مَانِعٍ مِنْ كون إيتائها حال الصلاة مَدْحًا أَيْضًا، **وأما** إخراجُها على الفور فليس على الإطلاق، بل يقتضي الحالُ التأخيرَ، وقد يكونُ التأخيرُ لمانعٍ، ولو حضورَ وَقْتِ الصلاة، **فمن** أين له أن عليًّا عليه السلام انتظر بها سؤالَ السائل؟ **هذا** على القول بأنها زكاة واجبة، **وأما** على كون تجويز كونها تطوُّعًا؛

(١) في نسخة: لمخالفيهم.

فلا يَرِدُ شيءٌ مما ذَكَرَهُ، والله أعلم. **قال: «ومنها:** أن الكلام في سياق النهي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين».أهـ. **يقال:** لا ينافي هذا كونَ الآية نزلتْ في أمير المؤمنين عليه السلام. **وأما قوله:** ليس المراد بهذه الآية الولاية التي هي الإمارة، وإنما المراد الولاية التي هي ضد العداوة[1]. **فجوابه:** أن الأحاديث التي بَيَّنَتْ لنا سببَ نزول الآية بَيَّنَتْ أن المرادَ بالولاية هنا الخلافةُ كما تشهد له قراءةُ ابن مسعود رضي الله عنه (إِنَّمَا مَوْلَاكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ)؛ **والحاصل:** أن كلام المصنف فيما يتعلق بِدَفْعِ استدلالهم بهذه الآية مما يُنْبِيكَ عن انحرافه وتَصَلُّفِهِ، وعناده لرد الواضح وتَكَلُّفِهِ، والله أعلم.

## ابنُ تيمية يُكَفِّرُ السَّوَادَ الأعظمَ من المسلمين

**قال** في أوائل كتابه هذا: «إن الرافضة تُشَابِهُ اليهودَ في كثيرٍ من أمور الدين، وعَدَّ أشياء؛ **فقال: قالتِ** اليهودُ: لا يَصْلُحُ المُلْكُ إلا في آل داودَ، **وقالت** الرافضةُ: لا تَصْلُحُ الإمامةُ إلا في آل علي».اهـ.. **لا يخفى** أن هذا منه تَعْمِيمٌ للشيعة، شامل للزيدية؛ لأن هذا القول لم تختص به الإمامية الذين هو بصدد

(١) منهاج سنة ابن تيمية الفصل الخامس ص ٢٤٦، ومختصر المنهاج١/ ٨٢.

الرد عليهم، بل هو قول الزيدية الذين هم رأس الشيعة وسنامهم، **وهو** أقرب الأقوال إلى الحق الذي قامت عليه الأدلة، ووقع الإجماع من الأمة أن الإمامة تَصْلُحُ في أولاد الحسنين عليهما السلام، **واختلفوا** في غيرهم، **وأما** الإلزام بمشابهة اليهود فمشترك، فإن المتسمِّينَ بأهل السنة أو أكثرَهم يقولون: لا تصلح الإمامة إلا في قريش دون غيرهم[1] فمجرَّدُ المشابهة واقعةٌ، **ثم يقال:** إنك إذا أردتَ بقولك الماضي: «إلا في آل داود»، النُّبُوَّةَ كما هو الظاهر، فمن أين لكَ أن علماءَ اليهودِ تقول ذلك؟ ومَنْ يُعْتَدُّ به منهم؟ فقد تكون هذه المقالةُ مِنْ أقوال حمقائهم وسفهائهم، أو قالها بعضُهم عِنَادًا، وإلا فقد صَحَّ عن كثيرٍ من علمائهم ممن أسلمَ منهم وممن لم يُسْلِمْ إثباتُ النبوة في ولد إسماعيل عليه الصلاة والسلام، أمَّا مَنْ أَسْلَمَ فواضح، وأما من لم يسلم فمثل كعب بن الأشرف، وابن أبي الحقيق، وكعب بن أسد، وغيرهم من علمائهم، كما هو مذكور في كتب الحديث، والسِّيَرِ، والتواريخ، والله أعلم. **والمصنف** لا يخفاه أن الزيدية تَقْصُرُ الإمامةَ على أولاد الحسنين عليهما السلام،

(١) وهو قول الشيخين يوم السقيفة محتجين به على الأنصار

**لكنه** قد بَنَى كلامه على أصله المنهدِّ الباطل من أن جنس الشيعة مذهبهم مستندٌ إلى جَهْلٍ، فصار لا يُفَرِّقُ بين فِرَقِهِمْ فيما يدَّعيه من الدعاوى الباطلة، **وسيأتيك** في كتابه هذا كثيرٌ مما يُصَدِّقُ ذلك، فتنبه له، والله أعلم، **وجميعُ** ما ذكره في الفصل الذي عَقَدَهُ للمشابهة بين اليهود والرافضة مما يَسْتَبْعِدُ العقلُ صحتَه، بل كثيرٌ منه باطلٌ؛ **فإنا** اطَّلعنا على كُتُب فقه الإمامية، ومذهبُهُمْ فيه خلافُ ما ذَكَرَهُ، **بل** مذهبُهُمْ فيه كسائر المسلمين من كون الصلاة المفروضة خَمْسًا لا غير، **وأن** السجودَ على الجبهة، وتفسدُ الصلاةُ بتركه، إلا لعذر، **وأن** سَدْلَ الثوبِ في الصلاة مكروه، **وأن** الصلاة في أول الوقت أفضلُ من الجَمْعِ، **وأن** الصَّدَاقَ لازمٌ للنكاح سواء كان نكاحَ دوامٍ أو نكاحَ متعةٍ، وغير ذلك، فلا يغترُّ المطَّلِعُ على كتاب المصنف، ويحمله على الصِّدْقِ؛ فإنَّ نِسْبَتَهُ إليهم مما يُخَالِفُ إجماعَ المسلمين، اللهم إلا أن يكون ما ذكره من أقوال طائفة من الروافض غيرِ الإمامية، فكان الإنصاف ألَّا يُطْلِقَ ذلك، بل يُبَيِّنُهُ ويَنْسِبُهُ إلى قائله؛ إذ ليس بقولِ مَنْ هو بصدد الرد عليهم، والله أعلم.

## ابن تيمية والروافض

**قال** المصنف ردًّا على قول الرافضي: إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين ما لفظه: «يقال: إن قول القائل: إن مسألة الإمامة أهم...إلخ كَذِبٌ بإجماع المسلمين سُنِّيِّهِمْ وشِيعِيِّهِمْ، بل هذا كفر؛ فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة[1]...إلخ»اهـ غيرُ خافٍ ضُعْفُ هذا الكلام؛ لظهور أن القائل بأن مسألة الإمامة أهمُّ مطالب أحكام الدين، إنما يُرِيدُ بعد تمام الإيمان والتزام أحكامه التي لا يتم إلا بها، كما هو ظاهر من إضافة أحكامٍ إلى الدين؛ فإن الدين هو الإسلام، **وكذلك** قوله: «أشرف مسائل المسلمين»، ظاهر فيما ذكر؛ إذ لا يُسَمَّوْنَ مُسْلِمِينَ، وتُضَافُ إليهم مسائلُ الإسلام إلا بعد الحكم عليهم به، **وسبيلُ** هذه العبارة سبيل قولِهِﷺ :«أفضلُ الأعمالِ حُسْنُ الْخُلُقِ»، «أَفْضَلُ الأعمالِ الجهادُ»، «أَفْضَلُ الأَعْمَالِ الْكَسْبُ الْحَلَالُ»، «خَيْرُ الأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا»، وغيرُ ذلك كثيرٌ؛ **فلا ريب** أنَّ مرادَهُﷺ أفضلُ أعمالِ المؤمنين بعد إيمانهم، **وهذا** واضح جلي؛ **فقول** المصنف: «كَذِبٌ

(١) منهاج سنة ابن تيمية١/ ٣٢ إلى ٦٩، و ٢/ ٥٢، و ٧/ ٢٥٣.

بإجماع المسلمين»، كَذِبٌ بإجماع المنصفين.

**نعم:** لا شك أن جَعْلَ مسألةِ الإمامةِ أهمَّ الأحكام الدينية وأشرفَهَا غُلُوٌّ وإفراط، والإنصافُ أن مسألة الإمامة من حيث هي (لا كما تقول الإمامية فيها) من المهمات، وليس كما يُفْهَمُ من كلام المصنف في كتابه هذا أنها ليستْ من المهمِّ في شيء، والله أعلم. **قال**[ابن تيمية]**:** «وأورد على المعتزلة حجة تقطعهم على أصولهم، فقالوا: العلة التي فعل لأجلها: إن كان وجودها وعدمه بالنسبة إليه سواء امتنع أن تكون علة، **وإن** كان وجودها أولى: **فإن** كانت منفصلة عنه لزم أن يستكمل بغيره، **وإن** كانت قائمة لزم أن يكون محلًّا للحوادث»[1] انتهى.

**يقال:** دعوى انقطاعهم باطلة؛ فقد أجابوا عن ذلك، **وممن** أجاب عنه العلامة المحققُ المقبليُّ في كتابه «العَلَم الشامخ»، **ولفظه:** والجواب: أنه أولى في نفسه، والحكيم لا يعدل عن الأولى، واتحاد المرجوح والمساوي هو العبث الذي من اتصف به خرج عن كونه حكيمًا، والباري تعالى واجب الحكمة، **فإن** أردتم الاستكمال بالغير هذا فغير مسلم، بل هو عين الكمال،

---

(١) منهاج سنة ابن تيمية١/ ٧٩.

وخلافه عين النقص، ولأنه يلزمكم نفي العلم؛ فإنه لا يتصف بكونه عالماً إلا مع تحقيق المعلوم[1]؛ فقد استكمل بالمعلوم، بل الذاتُ واجب الكمال، فلا يستكمل بمفهوم آخر هو العلم ونحوه ... إلى آخر كلامه[2]؛ **فقد** أطال الكلام مع نفاة الحكمة، وكرر الرد عليهم، وأوضح بطلان مقالتهم الشنعاء في جميع مؤلفاته، فكفى وشفى، جزاه الله أحسن الجزاء، وأجاب عن إلزام التسلسل أيضًا بما هو أصح وأوضح من جواب المصنف، والله أعلم. **قال**[ابن تيمية]: قالوا: ومع القدرة التامة والإرادة الجازمة يمنع عدم الفعل، **وهذا** رجوع إلى نفي المختار؛ فإن المختار من له أن يفعل وأن لا يفعل مع كمال قدرته وإرادته، ودعواه أن الإنسان يجد من نفسه كمال القدرة والإرادة يكون بمقام الاختيار حتى يحصل الداعي من نفسه ذلك، أي امتناع عدم الفعل باطل بل الذي نجده من أنفسنا أن مع الداعي إلى الفعل كما حقق ذلك العلامة المقبلي في العلم الشامخ وغيره، فليراجع كلامه من أراد الحق والإنصاف،

---

(١) في (ب): إلا من تحقق المعلوم.

(٢) العلم الشامخ ص ٢٦٧- ط١(١٤٣٠هـ) تحقيق: وليد الربيعي- الجيل الجديد.

وكذلك ما يأتيك في هذا الكتاب من المسائل الكلامية الخارجة عن سنن الحق، قد كفى ذلك المحقق المؤنة في الرد على قائلها، فليؤخذ ذلك من كتابه المذكور، والله أعلم. **قال**[ابن تيمية]**:** وليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراءًا على الله وتكذيبًا بالحق من المنتسبين إلى التشيع[1]. **يقال:** هذا تعميم لجميع فرق الشيعة، وهذا مما يدلك على شدة بغضه وانحرافه وعدم إنصافه، وإلا فأكثر فرق الشيعة، أو كثيرهم من أصدق المسلمين، وأقولهم بالحق، وأبعدهم عن الكذب، سيما المعترفين بحق الصحابة والراعين لما يجب لهم من التعظيم والتوقير والترضية والاستغفار، وإن كانوا مع ذلك يقولون بأفضلية علي عليه السلام على جميع الصحابة، وأنه كان الأحقَّ بالإمامة، ويتأولون ما وقع من تقدم غيره عليه أحسن تأويل، لا يقدح معه في حق الصحابة، ولا ينتقص من رفيع قدرهم، ويردون على من جعل ذلك قادحًا أعظم رد كما ذلك معروف في مظانه ، **وقد** أثنى على هذا القسم من الشيعة بالصدق كثير من أئمة هذا المصنف، ورووا أحاديثهم في كتبهم، **ولو كانوا** كما زعم هذا المصنف لما جاز لهم

(١) منهاج سنة ابن تيمية٢/ ١٦، و٥/ ١٠٤.

أن يرووا عنهم خبرًا ولا سندًا ولا إليهم أثرًا، وهم -أعني من على هذه الطريقة من الشيعة- لا ينكرون كون هذه الآيات التي ذكرها المصنف في هذا الفصل نزلت في الصحابة الراشدين رضي الله عنهم، ولا يتأولونها، ولا يحرفونها كما يدعيه عليهم.

## ابن تيمية لم يرد على الروافض بل أراد التجني على الإمام علي عليه السلام

**قال:** الوجه الثالث: ثم سرد كلامًا طويلًا لا يجد المنصف إذا تأمل لإيراده سوى وجهه المشوه بالكذب والزور والبهتان، وجهًا يحمل على ذكره وإيراده؛ **فإنه** لم يذكر صاحب الأصل الذي انتصب المصنف للرد عليه في هذا المقام شيئًا يصلح أن يكون إيراد هذا الوجه ردًّا عليه، **إنما** أراد هذا الناصبي أن يتلذذ بسب أمير المؤمنين كرم الله وجهه وثَلْب عرضه، وتفسيقه، وتكفيره، ونسبته إلى النفاق. **ومما** يبين هذا [قوله]: «إن الرافضة تعجز عن إثبات إيمان عليٍّ إلى آخر كلامه»[1]، وفرضه للمناظرة بين الرافضة، والخوارج، فرض باطلٌ، وتقرير محال. **ثم يجيب** عن الخوارج بما في نفسه مما يعلم كل عارف مطلع على كتب العلماء وتواريخ المؤرخين وسِيَرِهِمْ أن

(١) منهاج سنة ابن تيمية٢/ ٣٢، ومختصر المنهاج ١/ ٩٩.

الخوارج ينكرون ما يدعيه لهم، ولا يقولونه؛ فإنهم إنما كفروا عليًّا عليه السلام بقبوله التحكيم، ودخوله فيه، وتركه للقتال، واستمراره عليه، ولو أنه لم يسعد إلى التحكيم لما خرجوا عن الطاعة، ولا مرقوا عن الجماعة، **وهذا** المصنف يفرض أنهم كانوا يقولون: إنه عليه السلام كفر، ونافق، بمقاتلته للناكثين والقاسطين، وأنه سعى في قتل عثمان، وأوقد نار الفتنة حتى تمكن من قتل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بغضًا له وعداوة وحسدًا، **وهذا** شيء عجيب لا يستريب عارف أن الخوارج الذين فارقوا عليًّا عليه السلام ومرقوا عن الدين لو سمعوه لأنكروه، وكَذَّبُوا قائله، ومَقَتُوه ؛ فهم ممن جَرَّدَ السيفَ مع علي عليه السلام ، وقتلوا من قتلوا من أصحاب معاوية لعنه الله ، يرون ذلك عليهم واجبًا، ولو استمر علي عليه السلام على القتال لاستمروا على طاعته والقول بإمامته، **وإنما** شبهتهم في تكفيره مسألة التحكيم فقط، فقالوا: لا حكم إلا لله، وطلبوا منه أن يشهد على نفسه بالكفر، كما ذلك معروف مشهور، **فتبين** لك أن ما يفرضه المصنف من أنهم لو نظروا لقالوا كذا وكذا مما هو مقالته هو والنواصب لا يريد إلا إظهار ما يكنه في نفسه، ويدعي أنه إنما ترجم به عن غيره من

باب: «وكل إناءٍ بالذي فيه ينضح»، **ولقد** أربى على الخوارج في عداوته وجاوز الحد، **قال:** «ولأنه -يعني عمر بن عبدالعزيز ﷺ- كان قد عقد العهد معه ليزيد، فكان يزيد هو ولي العهد...إلخ»[1] **هذا** ظاهر في مناقضته له ما تقدم من أنه لا يكفي في الخلافة العقد، بل ليس بشرط فيها، **وكم** له من مناقضات مثل هذا وأصرح منها، وذلك أن الرجل معد نفسه لنصرة مذهبه بكل ممكن ومحال، نفع أو لم ينفع، غير مبال في ذلك على أي جنب يقع ، **هذا** فيما يتعلق بالمقاولة بينه وبين الشيعة أو غيرهم ممن يخالف من ينسب إلى أهل السنة ، **وكذا** في مقامات الخصام والجدال، فأما إذا تكلم على مقتضى الفطرة فيما ليس له بالمذهب تعلق أتى بما يعجز عنه غيره من فحول العلماء، وبين ما هو الحق أوضح بيان، وقربه إلى الأذهان، حتى كأنه مشاهد بالعيان، فإنه واسع العلم، وقّاد الذهن، حسن العبارات، جيد التصرف في الكلام، فلو جُرّد من كتابه هذا مجرد فوائده التي لا تتعلق بشيء مما قاله ردًّا على خصومه، ومجادلة لغيره لأتى منه كتاب نفيس مختصر مفيد، والله يحب

(١) منهاج سنة ابن تيمية١/ ٣٧٥.

الإنصاف، وهو حسبي، ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين آمين.

**قال في نسخة** (ب): وافق الفراغ من التمام في ٢٩ شهر جمادى الأولى ١٣٣٦هـ بمنه وطوله. بقلم الحقير الفقير إلى خالقه القدير عبدالصمد بن عبدالرحمن أبو طالب وفقهم الله تعالى.

**وفي نسخة** (أ): وافق الفراغ من زبر هذا المؤلف ليلة الثالث عشر من شهر جماد ى الأولى سنة ثمان وأربعمائة وألف هجرية، بقلم راجي عفو الله ومغفرته عبدالله بن محمد بن أحمد بن إسماعيل اليساني.

# الفهرس


ترجمة للمؤلف: ---------- ٣
مؤلفاته: ---------- ٣
من هو ابن تيمية: ---------- ٦
ابن تيمية وأهل البيت عليهم السلام ---------- ٦
دوافع التأليف: ---------- ٩
عملي في التحقيق : ---------- ١٠
مقدمة المؤلف ---------- ١٢
الإمامة والتفضيل وتناقض نواصب المحدثين---------- ١٦
من أكاذيب نواصب المحدثين---------- ١٧
نموذج من تعصبات وغلو نواصب المحدثين---------- ١٨
ومن افتراءات نواصب المحدثين ---------- ٢٤
ابن الأمير والرفض والنصب ---------- ٢٥
ابن تيمية وتجنيه على الزيدية وأئمتها عليهم السلام ---------- ٢٩
ومن مخازي ابن تيمية: إخراج الإمام علي من خلافة النبوة ---------- ٣٠
ومن مخازي ابن تيمية جَعْلُهُ الإمامَ عليًّا شراً ونقصاً في أمر الدين ---------- ٣١
ومن مخازي بن تيمية قوله: إنَّ قتال علي عليه السلام للبغاة ليس واجباً... ---------- ٣٢
ومن مخازي ا بن تيمية تجريم عليٍّ وتعديل معاوية الباغي !! ---------- ٣٣
تَلَذُّذُ ابنِ تيمية بذم علي وسبه ---------- ٣٤
ومن مخازي ابن تيمية ---------- ٣٥
ومن تناقضات نواصب المحدثين وبعض مخازي غلاتهم ---------- ٣٨
ابن تيمية يردُّ القرآن والسنة بالرأي!! ---------- ٤٣
ومن مخازي ابن تيمية ---------- ٤٧
ابن تيمية يردُّ النصَّ بالرأي انتصاراً لمذهبه ---------- ٤٨
ابنُ تيمية يُكَفِّرُ السَّوَادَ الأعظمَ من المسلمين ---------- ٤٩
ابن تيمية والروافض ---------- ٥٢
ابن تيمية لم يرد على الروافض بل أراد التجني على الإمام علي عليه السلام ---------- ٥٦
الفهرس---------- ٦٠